



الانتماء السياسي
قراءة تحليلية لدوافع الانتماء في
المجتمع العراقي

أ.م. د. بشير ناظر حميد
قسم الاثنروبولوجيا والاجتماع

ملخص البحث

يرتبط انتماء الافراد في المجتمع العراقي، وفي أحيان كثيرة باعتبارات لا علاقة لها بأساسه الأيديولوجي، بقدر ما لها علاقة بما هو عاطفي ووجداني منطلقاً في الأساس من الهوية الفرعية التي يحملها الفرد. ويعبر الانتماء عن حاجة اساسية في نفوس افراد المجتمع، فالحاجات الاساسية التي تدفع بالإنسان للنشاط باتجاه ترضي عنه المجموعة التي يرغب الفرد بالانتماء اليها، سواء كان تلك المجموعة الاسرة أو القبيلة أو الرفقة أو الجماعة المهنية أو الفئوية أو الحزبية أو الدينية. ويحصل الخلل البنوي في المجتمع عند ما يتحول الانتماء الفرعي بديلاً عن الانتماء الوطني بل مقدماً وحاكماً عليه، ويستظل الفرد بالعنوان الطائفي والاثني والديني بعيداً عن مظلة الامة (الدولة) والوطن، ويحصل ذلك عادة في الازمات التي تعصف بوحدة المجتمعات مثل الحروب الاهلية، وانهيار الدولة بمؤسساتها وسلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية).

وقد جاء بحثنا الحالي ليسلط الضوء على دوافع الانتماء السياسي في المجتمع العراقي، في ظل انتشار وارتفاع سوق الهويات الفرعية بين الافراد، في ظل نظام سياسي قائم على المحاصصة، بأوجه مختلفة. وبعد بيان اثنوجرافيا مكونات المجتمع العراقي، وصور الانتماء السياسي السائدة بين الافراد، والخروج باستنتاجات متعددة فيما يتعلق بظاهرة الانتماء السياسي، كان لا بد من الدعوة للسعي لتحقيق الانتماء الواعي والايجابي القائم على الوعي السياسي، وبالتأكيد هو مسؤولية كل فرد، لان هذا الانتماء يحدد مصير المجتمع وما سيكون عليه في المستقبل، لذلك فإن الانتماء يجب ان يكون إيجابيا غايته العليا تحقيق مصلحة الوطن.

Research Summary

The affiliation of individuals in Iraqi society is often linked to considerations that have nothing to do with their ideological basis, as much as they have to do with what is emotional and sentimental, starting from the sub-identity of the individual. The basic needs that propel the human being toward the satisfaction of the group that the individual wishes to belong to, whether that group, family, tribe, group, professional group, class, partisan or religious group. And the structural imbalance in the society becomes when the sub-affiliation becomes an alternative to the national affiliation, but rather in advance and the ruler. The individual retains the sectarian, ethnic and religious title away from the umbrella of the nation and the nation. This usually takes place in crises that affect the unity of societies such as civil wars, (Legislative, executive, judicial).

Our current research highlights the motives of political affiliation in Iraqi society, in light of the spread and rise of the market of sub-identities among individuals, under a political system based on quotas, in different ways. After the ethnographic statement of the components of Iraqi society, the political affiliation among individuals, and the conclusion of various conclusions regarding the phenomenon of political affiliation, it was necessary to call for the pursuit of conscious and positive affiliation based on political awareness, and certainly the responsibility of everyone, because this affiliation determines the fate of society And what will be in the future, so affiliation must be positive and its ultimate goal to achieve the interest of the homeland.

العراقي والديني/ الطائفي والذي اسس للانقسام والاصطفاف بناء على الانتفاء للهويات الفرعية لتلك الجماعات الاثنية، الامر الذي شكل عائقاً كبيراً في طريق اندماج وانسجام وتوحد النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات على حساب الهوية الوطنية. ووسط هذه المعادلة المعقدة في التركيب كان للمجتمع للعراق نصيب كبير، فطبيعة تكوينه الاثني والديني والمذهبي يشكل سلاح ذو حدين الامر الذي انعكس على سيرورة التعايش التاريخي بين مكوناته والذي كان محطة للتأثر بقوى تاريخية واجتماعية وسياسية داخلية كانت ام خارجية والتي من الطبيعي لم تكن وتيرة تفاعلاتها بمستوى واحد.

ويعبر الانتفاء عن حاجة اساسية في نفوس افراد المجتمع، فالحاجات الاساسية التي تدفع بالإنسان للنشاط باتجاه ترضي عنه المجموعة التي يرغب الفرد بالانتفاء اليها، سواء كان تلك المجموعة الاسرة أو القبيلة أو الرفقة أو الجماعة المهنية أو الفئوية أو الحزبية أو الدينية. ويحصل الخلل البنيوي في المجتمع عند ما يتحول الانتفاء الفرعي بديلاً عن الانتفاء الوطني بل مقدماً وحاكماً عليه، ويستظل الفرد بالعنوان الطائفي والاثني والديني بعيداً عن مظلة الامة (الدولة) والوطن، ويحصل ذلك عادة في الازمات التي تعصف بوحدة المجتمعات مثل الحروب الاهلية، وانهار الدولة بمؤسساتها وسلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية).

وما من شك ان التحول الحاصل في المجتمع

أولاً: موضوع البحث وأهميته

عندما تتعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتواجه الأيديولوجيات، وترتفع مستوى المواجهة، خصوصاً في فترة الانتخابات النيابية وغيرها، لتصل لحد النفى، والنفى المضاد للوطنية، والتشكيك بالانتفاء الوطني، وقدرة الاخر على اتخاذ القرار، أو العبور بالمجتمع لشاطئ الأمان، يتخيل للبعض أن الانتفاء السياسي للكثير من الافراد جاء بناءً على تفكير وبحث ودراسة - كما هو الحال لدى الكثير من المجتمعات المتقدمة-، وهو في الأصل جاء لتحقيق مزيد من المصالح، ومزيد من المكاسب في الكثير من حالاته. كما أن الانتفاء السياسي من حيث هو انتفاء أيديولوجي يفرض على الكثير من الافراد الدخول في مواجهات أيديولوجية، بعضهم مقتنع بهذه الأيديولوجيات، والبعض الاخر يتبنى ايديولوجيات معينة لمصالح خاصة وضيقة، قد تكون بحدود جماعته الاثنية، أو طائفته، أو عشيرته، أو حتى في حدود عائلته.

في المجتمع العراقي، والعديد من المجتمعات الاخرى يُعد وجود الجماعات الاثنية حقيقة قائمة شكلت تنوعاً مثلث الابعاد قومياً ودينيًا ومذهبيًا، وقد تركت هذه الجماعات اثرًا بالغاً في طبيعة المسار السياسي والثقافي للحراك الاجتماعي في تلك المجتمعات تارة باتجاه الاستقرار والتنمية، واخرى باتجاه الاضطرابات، والحروب الاهلية، وبالتالي عدم الاستقرار. لقد واجهت بعض تلك المجتمعات مشكلة كبيرة من خلال تنوعها الاثني/



مقتضيات الانتماء أن يفخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فالمواطن متمم لأسرته ولوطنه ولدينه، وتعد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض الآخر(١). ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ان المقصود بالانتماء: هو انتماء الفرد الى جماعة، ويرغب الفرد عادةً في الانتماء الى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها كالأسرة او النادي او الشركة او المصنع ذي المركز الممتاز(٢) والانتماء هو شعور الفرد بكونه جزءاً من مجموعة أشمل أسرة، أو قبيلة، أو ملة، أو حزب، أو أمة، أو جنس، أو نحو ذلك، ينتمي إليها وكأنه ممثل لها، أو متوحد فيها، أو يتقمصها، ويشعر بالاطمئنان، والفخر، والرضى المتبادل بينه وبينها، وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة(٣). ويقصد الباحث بالانتماء السياسي هو الانتماء للأحزاب والحركات والتيارات السياسية، وفق المرجعية الاثنية للأفراد، والذي فرضته طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، والتي غالباً ما يعبر افراد المجتمع عن هذا الانتماء من خلال المواقف التي تحدث في الفضاءات الاجتماعية اثناء الحياة اليومية، أو من خلال التصويت في الانتخابات النيابية، أو انتخابات مجالس المحافظات.

٢. الجماعات الاثنية

يرى علماء الاجتماع أن كل جماعة مختلفة، وتدرك هذا الاختلاف تعد جماعة أثنية، سواء كانت أقلية

العراقي بعد ٢٠٠٣ وما رافقه من تداعيات دراماتيكية في النظام السياسي، والديني الطائفي والعراقي الاثني، قد ترك اثراً واضحاً حددت مسارات جديدة للانتماء السياسي والولاء الطائفي والاثني بعيداً عن الوطن والمواطنة، والتي تُعد قيمة عليا تعمل المجتمعات المتحضرة على جعلها هي المقياس والسقف المطلوب الاحتكام اليه في سيرورة تأسيس وبناء الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ويهدف البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما هي دوافع ومحددات الانتماء السياسي لدى افراد المجتمع العراقي؟
٢. هل للانتماء السياسي دور في تكريس الانقسام والاصطفاف الطائفي/ الاثني؟
٣. ما صور واشكال الانتماء السياسي في المجتمع العراقي؟
٤. ما علاقة المؤسسة السياسية من أحزاب وحركات وتيارات بالنظام الاجتماعي في ظل جماعات اثنية متعددة؟
٥. ما السياسة الاجتماعية التي من خلالها نستطيع خلق انتماء سياسي قائم على المواطنة؟

ثانياً: مفاهيم البحث

١. الانتماء السياسي

يُعرف الانتماء بأنه شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق ولللاحق. ومن

الانتفاء السياسي قراءة تحليلية لدوافع الانتفاء في المجتمع العراقي

اللغة والدين، او الاختلافات الجينية والعرقية (٦). ويرى ستيفن هاريس ان الدراسات الاجتماعية عن الاثنية بدأت منذ الستينيات تعزف عن التركيز على الجانب البيولوجي كمحدد اساسي للاثنية، وبدأت تتناول الابعاد الثقافية للاثنية (٧).

٣. الهوية

في علم الاجتماع يُعد مفهوم الهوية متعدد الجوانب، ويمكن مقارنته من عدة زوايا، فالهوية بشكل عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون انه مهم في حياتهم، ويتشكل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محددة تتخذ مرتبة الاولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة، ومن مصادر الهوية هذه: الجُنوسة؛ والتوجه الجنسي؛ والجنسية؛ أو المطلقات الاثنية؛ والطبقة الاجتماعية. ويتحدث علماء الاجتماع، في العادة، عن نوعين من الهوية هما: الهوية الاجتماعية؛ والهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية) (٨). وعلى الرغم من ان البحث في موضوع الهوية كان من تداعيات انهيار النظم الاجتماعية التقليدية القائمة على اساس العرق والدين والقبيلة وحتى العائلة في الغرب، على خلفية نمو الفردية المطلقة على حساب النظام الاجتماعي التقليدي القائم، الا ان الدراسات المتعلقة بهذا المفهوم اوضحت في صلب اهتمامات علماء الاجتماع عقب انتشار مفاهيم العولمة والقرية الكونية وازمة الهويات في ظل انتشار سريع ودون رادع لثقافة احادية اللون هي غربية وامريكية بامتياز (٩). ومن ضمن معاني الهوية إدراك الفرد نفسياً لذاته،

قومية أو دينية أو لغوية أو عرقية، وتعرف الجماعة الاثنية بأنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين أو أي سمات أخرى مميزة، بها في ذلك الأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية، ولكنها تعيش في نفس المجتمع والدولة مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في هذه السمات (٤). وتعرف مجموعة الموسوعة البريطانية الاثنية بأنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية أو الثقافة، ويتوافق هذا التعريف والتعريفات المقدمة في القواميس البريطانية التي تربط بين مصطلحات الاثنية والعرق والقبيلة، أما ما يتعلق بالمدلول الاجتماعي حول مفهوم (الجماعة الاثنية) فهناك من يقول إن الجماعة الاثنية هي ذاتها الجماعة السلالية وهناك من يستخدمها كمرادف لمفهوم العرق وفريق آخر يعتبرها مرادفاً لمفهوم الأقلية (٥).

ويرى جوزيف رودلف ان الاثنية كانت تعرف تقليدياً في ضوء الصفات الوراثية او العرقية المشتركة وحياناً اللغوية والتي كانت بارزة وبوضوح ومن ثم يدركها الآخرون. غير ان تعريف الجماعة الاثنية لا ينحصر فقط في الاختلافات الجينية او اللغوية، ولكن ينصرف كذلك للاختلافات الدينية وذلك نظراً لان العنصر المحدد في تعريف الاثنية هو نظرة الجماعة لنفسها وليس كيف يعرفها الآخرون، وبالتالي فانه يتم تعريف الجماعة الاثنية بطريقة عامة تشمل اي جماعة بشرية تعرف نفسها في ضوء الاختلافات الثقافية قبل



واتسع هذا المفهوم داخل العلوم الاجتماعية لكي يشمل الهوية الاجتماعية، والهوية الثقافية، والهوية العرقية (سلالية)، وهي مصطلحات تشير الى توحد الذات مع وضع اجتماعي معين، أو مع تراث ثقافي معين، أو مع جماعة سلالية. ويمكن الحديث أيضاً عن هوية الجماعة، بمعنى التوحد أو الإدراك الذاتي المشترك بين جماعة من الناس. لكن استخدام مفهوم (الهوية) كان موضع نقاش من جانب بعض الباحثين المعاصرين، لان هذا المفهوم ينطوي على خاصية ثابتة ومستمرة للفرد والجماعة. ويرى هؤلاء الباحثون ضرورة التركيز على عملية التوحد، وليس البحث عن هوية ثابتة(١٠).

وأخيراً تُعرف الهوية بأنها الولاء الأسمى للفرد الذي يسمو على ما عداها من صور أخرى للانتماء، قد تكون مصدراً لولاء آخر، وعادة ما تتعدد صور الانتماء الممكنة التي يشعر المرء برابطة نحوها، حيث يمثل كل من الدين والطائفة، والقبيلة، أو العشيرة، والعرف أساساً لصور متنوعة من الانتماءات التي قد تكون مصدراً للولاء(١١).

ثالثاً: النظام الاجتماعي

والوظيفة السياسية للانتماء

إن الأوضاع الاجتماعية التي نولد فيها وننشأ حتى سن البلوغ، تترك بالتأكيد آثارها الواضحة على سلوكنا، غير أن ذلك لا يعني أن البشر هم كائنات لا تمتلك الخصائص المتفردة أو حرية الإرادة. وقد يبدو لبعضنا أننا مجرد نتاج لتوالب جاهزة وبموجب

وهذا يتم تعريف الوظائف السياسية دوماً، بصراحة أو ضمناً بالنسبة لحاجات النظام الاجتماعي بمجمله. وتكون هذه الوظائف خاضعة اذلاً لما نسميه «مقتضيات وظيفية»، علماً أن هذا التعبير يشير إلى الوظائف الأساسية التي ينبغي القيام بها لكي يتمكن مجتمع معين من الوجود والمحافظة على نفسه. يميز تالكوت بارسونز بين أربعة وظائف:

١. على كل نظام أن يتكيف مع البيئة المحيطة به، أي مع النظم الخارجية.
٢. على النظام أن يتبع أهدافاً خاصة به أي تعريفها، وتعبئة الموارد والطاقات الضرورية من أجل تحقيقها.
٣. على كل نظام أن يضمن اندماج أعضائه، لكي يحافظ على نفسه في حال من الانسجام والتضامن.
٤. على كل نظام أن يحافظ على اهتمام أعضائه في أهدافه، أي التعلق بمعايره وقيمه، وهذا ما يسميه

بارسونز "حالة الكمون" (١٣).

رابعاً: نظرية الممارسة

الاجتماعية والانتماء السياسي

اعتمد الباحث في تفسير ظاهرة الانتماء السياسي على نظرية «الممارسة الاجتماعية» «لبير بورديو» (Pierre Bourdieu) كموجه نظري للبحث، حيث إن الممارسة نشاط إنساني يقوم به فاعل؛ والفاعل عند «بورديو» هو شخص يحمل بخبرات متراكمة - رأسمال نوعي - يكتسبه خلال عملية التنشئة والتعليم، يولد لديه مجموعة من الاستعدادات تمكنه من ممارسة الأفعال المختلفة (١٥). وتتنوع هذه الممارسات بتنوع البنى داخل المجتمع وتنوع البنى العقلية. وينظر بورديو لأنماط المجتمعات تبعاً لتنوع الممارسات، فهناك مجتمعات قديمة لا يوجد فيها تنوع في الممارسات، حيث تتسم البنى الموضوعية بالانسجام والثبات الدائم، ويتم إعادة إنتاج البنى العقلية على نحو كامل، وتفرض نفسها باعتبارها صحيحة وشرعية. وهذا الانسجام بين البنى الموضوعية والعقلية يسمى بالعقيدة السائدة، وفي المقابل هناك مجتمعات متقدمة (صناعية) تتسم بالتنوع في الممارسات، حيث تتنوع بداخلها البنى الموضوعية، وكذلك تتنوع البنى العقلية، وتتصف عملية إعادة إنتاج الممارسات في هذه المجتمعات بالتعقيد الشديد، وتساهم فيها النظم الاجتماعية المختلفة (١٦). ومثلما يحدث الصراع بين الفاعل والمحددات الموضوعية، فان صراعاً ينشأ بين الطبقات لحيازة القوة داخل المجالات أو لفرض الشروط الموضوعية الخاصة

وقد أكد دافيد ايستون ان النظام الاجتماعي يتضمن سلسلتين من حالات الدخول: المطالبات والمساندة. تقضي «المطالبات» بالمطالبة بأشياء ذات قيمة من ذوي السلطة، مثلاً تطالب النقابة العمالية بتوسيع الحريات النقابية، وبزيادة الأجور وغيرها. يؤدي كل طلب إلى عبء بالنسبة للنظام، الذي لا يملك القدرة على الاستجابة له إلا داخل حدود معينة. عليه إذا إما إرضاء الطلب، وإما تقليصه وإما التعويض عنه، وإما التكيف مع الوضع الناشئ. وفي هذا الفعل يتم تدعيمه بواسطة «المساندة» التي تشكل من المظاهرات المؤيدة للنظام، والشعور بشرعيته، والتعاطف الذي يكنه له المواطنون وغيره. وبناءً للمطالبات والمساندات، يستجيب النظام بواسطة حالات الخروج الشرعية: تشريعات جديدة، حملة إعلامية، تدابير قمعية (١٤).

طبقاً لهذه الصورة على كل نظام اجتماعي أن يقوم بعدد من الوظائف الأساسية، وبحسب طبيعة الانتماء السياسي لإفراد المجتمع، مثلاً التعبير عن مطالب الافراد بإشكال وصور مختلفة، سواء من خلال حملات إعلامية، أو مظاهرات، أو حتى من خلال الاستجابات في البرلمان من قبل ممثلي الافراد والمعبرين عن الانتماء السياسي لهؤلاء الافراد، وقد تكون هذه احدى الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية. وهذه المطالب التي تعبر عنها الأحزاب لا بد من وجود مسانده سياسية لها من خلال الافراد.



مع وجود هذه الجماعات وتمركزها بمناطق جغرافية معينة أحياناً، وتداخلها وتشابكها في أحيان أخرى. ولقد شكل التحول الحاصل بعد ٢٠٠٣ تحدياً حقيقياً للتنوع الاثني والقومي والديني/المذهبي والذي استطاع ان يوجد لنفسه واحة من الانسجام والتوحد في النسيج الاجتماعي برغم انه لم يخلُ من محطات تنافس شكل الصراع أحد اوجهها احياناً، لكنه ظل عصياً على ان يشملته تمذهب السلطة الذي ساد معظم الحكومات السابقة. لكن الضربة الحقيقية التي سدّت لهذا التنوع والانسجام الاجتماعي جاءت بعد احداث ٢٠٠٦، وما تلاها بعد دخول عوامل عدة منها محلي واقليمي واخر دولي ليعرض هذا البناء الاجتماعي الى اهتزازات وارتدادات موجعة، ويحدث ارباكاً كبيراً يسهم بشكل سلبي في اعادة توزيع الكثير من المجاميع والمكونات واستقرارها بعيداً عن مناطق الصبا والنشأة والجيرة كما حصل في بعض مناطق مدينة بغداد. ويبقى الرهان الحقيقي قائماً على قوة اللحمة الاجتماعية وعمق الشعور الوطني في التغلب على هذه التحديات والمخاطر.

وقد تمت الاشارة في الدراسات والبحوث التي تناولت التوزيع الديموغرافي للسكان في العراق من الناحية الاثنية والدينية الى أن (العراق كان في ابان العهد الملكي يُقسم، وبصورة تقريبية، الى ثلاث مناطق دينية رئيسية: الاولى تغطي كل الوية جنوب بغداد وهي موطن الشيعة، والثانية تضم وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد ووديان دجلة بين بغداد

بالطبقة المسيطرة على كل الفضاء الاجتماعي.

إذا فكل مجال داخل الفضاء الاجتماعي له قوته النوعية، وهو أيضاً ميدان للصراع من أجل حيازة المراكز داخله. وتمثل قوة المجال فيما يمكن أن يمنحه من رأسمال لأصحاب المراكز فيه. فكل مجال يتمركز حول نوع محدد من الرأسمال مع ارتباطه بالمجالات الأخرى، فالمجال الاقتصادي يتمركز حول الرأسمال المادي بينما يتمركز المجال الفني حول الرأسمال الثقافي، والمجال الرياضي بما أنه صناعة وفن فإنه عبارة عن التقاء المجالين الاقتصادي والفني والعلمي، وعندما تُوظف الرياضة سياسياً، يصبح المجال الرياضي نقطة التقاء المجالات الثلاث بالإضافة الى المجال السياسي(١٧). ومن خلال نظرية الممارسة الاجتماعية فإن الفضاءات الاجتماعية ميدان الصراع، وبهذا قد يكون الصراع داخل الفضاء الاجتماعي للجماعات الاثنية من أجل الزعامة والقيادة لهذه المجموعة الاجتماعية، أو قد يكون بين الجماعات الاثنية المختلفة التي يتكون منها الفضاء الاجتماعي للمجتمع ويكون عنوانه الأبرز الانتفاء السياسي، وغالباً ما يكون هدف هذا الصراع هو الازاحة جزئياً أو كلياً لتلك المجموعة الاجتماعية الاثنية من الفضاء الاجتماعي والتفرد بالسلطة من خلال السيطرة على المجال السياسي.

خامساً: أثنوجرافيا الجماعات

الاثنية في المجتمع العراقي

يتميز المجتمع العراقي بالجمع بين جماعات واقلية متباينة الأصول العرقية واللغوية والدينية،

الانتفاء السياسي قراءة تحليلية لدوافع الانتفاء في المجتمع العراقي

الناحية العددية بعد العرب والاكرد، وتمتد مناطق تجمعهم على طوال الخط الذي يبدأ من الشال الشرقي من منطقة تل عقرة وتلعفر في محافظة نينوى إلى الجنوب الشرقي من مندلي في محافظة ديالى وهو الخط الفاصل بين التواجد العربي والتواجد الكردي، ويعد مركز محافظة كركوك من أكبر مناطق تجمعهم.

٢. التركيب الديني

تظهر البيانات الرسمية للإحصاء السكاني لسنة ١٩٩٧ - وهو اخر إحصاء سكاني قامت به الحكومة العراقية قبل الاحتلال - بأن الغالبية من سكان العراق هم من المسلمين وتصل نسبتهم إلى ٩٥٪ من مجموع السكان، ويلى المسلمين المسيحيون فيشكلون نحو ٣٪ من مجموع السكان، في حين ان أصحاب الديانات الأخرى كاليزيدية واليهود والصابئة والبهاية وغيرهم يشكلون ٢٪ من مجموع سكان العراق.

تسود الديانة الإسلامية بين العرب والاكرد والتركمان والفرس والشيشان والداغستان والبلوش وعناصر أخرى من أصول هندية وباكستانية، وينقسم المسلمون إلى السنة، والشيعة. اما الديانة المسيحية فيدين بها الاشوريون والكلدان والسرمان والارمن والاثوريون، وهم على مذاهب عدة: كاثوليك ونساطرة الأرثوذكس وبروتستانت. اما الصابئة فهم من سكان العراق القديم وتعود أصول ديانتهم إلى الديانات العراقية القديمة، وهم من اتباع النبي يحيى بن زكريا عليهم السلام (١٩).

سادساً: صور الانتفاء السياسي

والموصل وهي كلها سنوية، والثالثة تتطابق مع الهلال الجبلي الكوردي شمال وشمال شرق العراق وهي سنوية أيضاً (١٨). ويمكن تناول التركيب الاثني لأفراد المجتمع العراقي في هذه الدراسة من خلال التركيز على مكونات المجتمع العراقي وكالاتي:

١. التركيب القومي

يمكن تصنيف افراد المجتمع العراقي إلى ثلاث مجموعات قومية كبيرة هي:

* المجموعة الأولى: الشعوب السامية وتضم العرب والاشوريين والسرمان والأرمن والآثوريين.

* المجموعة الثانية: الشعوب الهندية-الاوربية، وتضم الأكراد والفرس.

* المجموعة الثالثة: الشعوب التركية المغولية، وتضم الاتراك والتركمان.

يشكل العرب الغالبية العظمى من سكان المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية الغربية في العراق، إذ تزداد نسبتهم وتصل في هذه المحافظات إلى ٩٥٪ من مجموع سكانها، بينما تنخفض هذه النسبة في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، وبصورة أقل في كركوك.

وينتشر الاكرد القومية الثانية من الناحية العددية في محافظات المنطقة الشمالية الشرقية أربيل والسليمانية ودهوك المجاورة للحدود العراقية الإيرانية والعراقية التركية، وتنخفض النسبة في الاقضية والنواحي في محافظات الموصل وديالى وكركوك.

في حين ينتشر التركمان وهو القومية الثالثة من



يعتقدون الديانة الإسلامية، سواء كانوا من القومية العربية، أو من القومية الكردية، فضلاً عن بعض الافراد من المجتمع هم من ديانات وانتاءات أخرى. وقد عبر أفراد المجتمع العراقي عن انتاءهم السياسي من خلال توجهاتهم الدينية، خصوصاً إذا عرفنا أن ظاهرة الإسلام السياسي انتشرت في المجتمع العراقي بدرجة كبيرة بعد احداث حرب واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وكان التمثيل الديني حاضر في المجال السياسي بمناسبات كثيرة. ولكن طغى على مظهر الانتاء الديني التعبير المذهبي بصورة مطلقة بين الأوساط السياسية، وأصبح التعامل مع الافراد أو مع هذا المكون من خلال انتاءه الفرعي المذهبي، أكثر من الانتاء الديني.

٣. الانتاء المذهبي

يُعد الانتاء المذهبي من أكثر اشكال وصور الانتاء السياسي انتشاراً ورواجاً بين سواء في المجال السياسي، أو حتى في المجال الاجتماعي، وقد عانى الافراد من ويلات هذا الانتاء وما زال يعاني من محاصصة مذهبية/ طائفية، وخصوصاً لدى العرب المسلمون (السنة والشيعية). لقد تمثل الانتاء المذهبي في المجال السياسي من خلال المحاصصة السياسية التي سادت في النظام السياسي العراقي، منذ تأسيس مجلس الحكم عام ٢٠٠٣، مروراً بجميع الحكومات التي حكمت المجتمع العراقي، فضلاً عما احده هذا الانتاء في المجال الاجتماعي من اختلال واضطراب بين جميع الافراد في المجتمع.

في المجتمع العراقي وبعد احداث ٢٠٠٣، عبر الافراد عن انتاءهم السياسي بإشكال وصور مختلفة، وذلك من خلال هوياتهم الفرعية المختلفة، وكما يأتي:

١. الانتاء الاثني

يُعد المجتمع العراقي من المجتمعات الغير متجانسة من الناحية الاثنية، شأنه شأن الكثير من المجتمعات العربية، وقد عبر افراد المجتمع العراقي عن حالة عدم التجانس من خلال انتاءاتهم وارههم السياسية، وكذلك من خلال التصويت في الانتخابات واختيار من يمثلهم في مجالس المحافظات، أو مجلس النواب، كلاً حسب منطقته وتجمعه الاثني المناطقي، وظهرت الكثير من الآراء السياسية للأفراد المؤيدة والمعارضة بغض النظر عن انتاءهم الى حزب أو تجمع أو تيار، أو عدم انتاءهم، وذلك بحسب المواقف التي يتبناها ذلك الشخص الذي ينتمي إلى مناطقهم وتجمعهم الاثني بمجرد تعبيره عن رأي بوسائل الاعلام المختلفة.

وكذلك يتضح الانتاء السياسي لدى الافراد من خلال المجموعات الاجتماعية الاثنية التي ينتمون اليها، وطريقة تفاعلهم مع بعض المواقف في الحياة اليومية، وهو بهذا يحدد رؤيته إلى الافراد المحيطين، كما يراه المحيطين بصورة مختلفة، تبعاً لمحيطه العائلي أو معتقداته الدينية أو انتاءاته الاثنية، والتي غالباً ما يعبر عنها من خلال سلوكه أو آراءه إزاء بعض المواضيع.

٢. الانتاء الديني

الغالبية العظمى من افراد المجتمع العراقي

الجامعة، ويعتقد اغلب افراد المجتمع ان لذلك اسباباً متعددة، لكن اهمها تراكم سياسات النظم السياسية التي تعاقبت على ادارة الدولة وتشكيل الحكومات وفرض عنوان هوية معينة، وجعلها هي المعيار لقبول او رفض الاخر، وفي نفس الوقت العمل على طمس وتغييب الهويات الفرعية الحقيقية والتي تشكل منها المكونات الاجتماعية. ثم يأتي دور الثقافة الانتخابية والتي طرحت من خلال الحملات الانتخابية وبرامج الاحزاب والحركات لتعزيز شعور الانتفاء للهويات الفرعية امام الهوية الوطنية والتي يتم تفسيرها بنوع من الارتباك وعدم التيقن.

٢. المسؤولية الاجتماعية

باعتبار ان الثقافة هي اسلوب في الحياة «The way of life» وينظم المجتمع شؤونه ويطلع سلوك افراده بما هو شائع فيها، وبالتالي ان سلوك الافراد انما يعكس ما هو سائد من توجهات في تلك الثقافة بناء على ان الفرد نتاج ثقافته. ومن هنا وجدنا ان البعض ينظر ويفهم ان الانتفاء للجماعات السياسية من احزاب وحركات انما يشكل مورداً يحقق من خلاله الدور المطلوب ان يلعبه في وسطه الاجتماعي. وبالمقابل فان التنظيمات من احزاب وحركات تعمل جاهدة على كسب الاشخاص المحليين ممن يتمتعون بالمكانة والمسؤولية الاجتماعية لأنهم الواجهات التي تستقطب اتباعهم الذين يؤمنون بزعامتهم ويسلمون بقراراتهم وتوجهاتهم.

٤. الانتفاء المصلحي

يعد أبرز اشكال وصور الانتفاء السياسي السائد في المجتمع العراقي، فقد ظهر بين افراد المجتمع، ولكن أكثر بروزاً بين السياسيين العاملين في مؤسسات الدولة العراقية. فقد جمع الانتفاء المصلحي جميع فئات المجتمع العراقي، بغض النظر عن انتفاءاتهم الاثنية والدينية والمذهبية. وكان حاضراً في الكثير من المواقف السياسية، عندما تجتمع إرادة مجموعة من الأشخاص بانتفاءات اثنية ودينية ومذهبية مختلفة، لتقف حائلاً لمنع استحواب أحد المسؤولين الحكوميين وغيرها الكثير.

سابعاً: دافعية الانتفاء السياسي

تتعدد العوامل التي تدفع الافراد للانتفاء السياسي، سواء من خلال الانتفاء الحزبي، أو من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات وغيرها من الفعاليات السياسية التي تدعم جهة على حساب أخرى، أو تأييد حزب أو تيار أو حركة على حساب أخرى. ومن هذه العوامل الآتي:

١. الشعور بالهوية

ان التنظيم السياسي الذي يطرح خطاباً معيناً ويرفع شعاراً محدداً كان يتناغم والهاجس الذي يسيطر ويشكل طموحاً وهدفاً للشريحة الاجتماعية أو الطائفة أو القومية أو الديانة المقصودة، فما زال المجتمع وعموم الافراد يشعرون بضعف الانتفاء الوطني وهو ما يدفعهم إلى البحث عن الهويات الفرعية والتي تضخمت على حساب الهوية الوطنية



٣. البحث عن الحماية

لا شك بان الشعور بالأمن من الحاجات الاساسية للفرد، وهي من المؤشرات القوية على نجاح الدولة والنظام السياسي ومؤسساته فيما لو تم توفيرها للفرد والمجتمع بشكل عام، وعندما يضعف او يغيب احياناً هذا الدور فمن الطبيعي ان تمألأها النظم الاجتماعية الاخرى ويقف على رأسها المنظمات والاحزاب والحركات، وحتى بعض التنظيمات الأخرى. كما أن بعض هذه التنظيمات لعبت دوراً ايجابياً في توفير الحد الأدنى من الخدمات وحفظ الامن والمصالح العامة وان شكّل ذلك هامشاً بالقياس الى الحراك الذي قامت به هذه الجامعات المنظمة. كما ان احياء الحس القبلي والعشائري والذي اشتغل عليه النظام السابق صادر دعامة اساسية لاتخاذ القبيلة والعشيرة كمرجع وسقف وملاذ للباحث من الافراد عن الحماية له ولأهله ولمصالحه، واستطاع هذا اللون من السلوك ان يتغلغل في البنية الهيكلية لكثير من الاحزاب والحركات والتنظيمات.

٤. الحصول على الوظيفة

لقد كان طموح الحصول على فرصة وظيفة حكومية، الشغل الشاغل لأغلب الشباب من الذين لم يحصلوا على وظيفة معينة رغم حصولهم على التحصيل الأكاديمي الذي يؤهلهم لذلك. وبعد ٢٠٠٣م اصبحت الاحزاب والحركات والتنظيمات الأخرى، وحتى بعض الشخصيات الدينية والاجتماعية والتجار باباً ومقصداً للباحثين عن

وظيفة حكومية. ويعد هذا الامر أحد موارد الكسب والانتفاء لتلك الاحزاب والحركات والتنظيمات الأخرى، ومن الطبيعي ان يتحول هذا الموضوع الى فرصة لبعض المتنفذين ليساوم المجتمع عليها، خصوصاً لذوي النفوس الضعيفة والفاستدين. وقد عملت هذه الاحزاب والحركات على كسب أكبر عدد ممكن من افراد المجتمع من خلال اغراء هؤلاء بالتعيين والوظيفة.

٥. الدافعية العقائدية

برغم ان العقيدة «الايديولوجية» كأصل من اصول العمل الحزبي والحركات، الا انه بدأ يضعف في الاحزاب العالمية والغربية منها على وجه الخصوص، ليحل محلها البرامج والمشاريع والاوراق العلمية في حراك تلك الاحزاب، ولكن الامر مختلف بالنسبة للأحزاب والحركات في المجتمع العراقي، فإن ما جرى ويجري في العراق كان عامل احياء ودفع للجانب العقيدي في تلك الاحزاب، خصوصاً اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الكثير من هذه الاحزاب هي احزاب ذات مرجعية دينية أو مرجعية فكرية حيث تحتل العقيدة «الايديولوجية» مكاناً مهماً في الادبيات والخطاب الحركي.

وفي المجتمع العراقي هناك ما يمكن ان نسميه بالاعتقاد المركب، اذ يلعب الجمود الفكري Dogmatism دوره في وصول بعض الافراد والجماعات الى حالة الانغلاق الذهني، ويتمظهر ذلك بالالتزام بما اقترته الجماعة من معتقدات تتعلق بالآخر

الامنية والقانونية الرسمية المعنية بحماية المواطن والسلام الامني والاجتماعي.

ثامناً: نحو سياسة اجتماعية للانتفاء السياسي

لقد تناول البحث موضوعاً مهماً سواء على المستوى المحلي، أو العالمي، وهو موضوع الجماعات الاثنية وبواعث ودوافع انتفاءاتها السياسية، والتي اصححت من الاولويات المطروحة في الدراسات الاكاديمية ومراكز البحث، ويحتل العراق موقعاً مهماً ومتقدماً في تصنيف تلك الدراسات، لقاء الارث الكبير الذي يمتلكه حراكه السياسي والاجتماعي ذو الانتفاءات الاثنية المتعددة. وبعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣، فقد تم ايقاظ المشاعر والاحاسيس التي باتت تبحث عن هوياتها وانتفاءاتها بعد ان مرت بسبات عميق كان للإرادة السياسية السابقة دوراً في تغييبها ودفع المجتمع الى انتفاء سياسي معين، وهو ما ساعد على احياء «إدراك الذات الارتجاعي» من خلال اشهار الانتفاءات الاثنية والولاءات الحزبية ضمن اجواء التنافس المحموم وسط ميدان ما اصطلح عليه بالعملية السياسية للعراق الجديد، والتي اعقبت مرحلة من التشدد في استعمال العنف السياسي من اجل بناء امة احادية ذات سيادة وهوية قومية.

ومن خلال ما تقدم يستطيع الباحث استنتاج بعض المعطيات لظاهرة الانتفاء السياسي في المجتمع العراقي وهي الاتي:

١. ان التحولات الحاصلة بعد ٢٠٠٣ افرزت ميلاً مذهبياً طائفياً للاصطفافات في واقع المجتمع

بغض النظر عن صواب هذه المعتقدات وخطأها، ودون مناقشتها او تنفيذها بل يذهب الى التسليم بها او اعلان التأييد المطلق لكل ما يتعلق بالآخر المختلف اثنياً أو طائفيًا أو دينياً أو مذهبياً، وذلك من الاسباب التي تقضي الى التمركز الاثني. وما عمق هذا الانقسام والتقابل في المواقف العقيدية ان اغلب الجماعات الاثنية في المجتمع العراقي قد تبنت بعض المعتقدات الموسومة بالتصلب تجاه بعضها البعض مرتكزة في ذلك الى الخبرات والتجارب المؤلمة الى حد الفجعية التي تعرضت لها وقاستها طيلة حياتها.

٦. الانتفاء القرابي والعشائري

تعد المرجعية العشائرية او الاثنية او الدينية، وحتى الحزبية هي مرجعية مؤثرة في توجيه مواقف وحراك الافراد والجماعات. ولكي تأخذ المرجعية الحزبية هذا الدور وتحتل هذه المكانة فهي تحتاج الى ان تدخل كمفردة اساسية في عمليات التعلم الاجتماعي التي تجري في البيئة الاجتماعية ومؤسسات التعليم، كما ان التجربة المتراكمة لم تكن لتساعد على صناعة ثقافة عمل حزبي له تقاليده واعرافه وقيمه في المجتمع العراقي جراء تسلط الانظمة التي كانت تميل الى الانفراد بالحكم والسلطة واقصاء الاخر، خاصة الفرقاء السياسيين منهم، ثم جاءت تجربة ما بعد ٢٠٠٣م لتعطي التجمع العشائري الريفي جرعة قوية تمكنه من ان يكون عامل استقطاب لكثير من افراد المجتمع ويلعب دور الحامي والمدافع عن صالح اتباعه من العشيرة والمنتهمين لها بعد غياب المؤسسات



٤. ظاهرة التفرغ والاستقطاب المناطقي التي ظهرت بأشع صورها من خلال حوادث التصفية الدموي الذي بلغ في بعض صفحاته الى حد جرائم الإبادة الجماعية كما صنفته بعض المؤسسات الدولية (حقوق الانسان والأمم المتحدة)، وكانت سبباً رئيساً للهجرة الداخلية في داخل احياء مدينة بغداد واطرافها، وتم تفرغ بعض هذه الاحياء من مكون اثني/ طائفي محدد ليستقطب مكونا من نوع آخر محله، الامر الذي يهدد بتغيير معالم بغداد وحيائها التي عرفت بالتداخل والتنوع الاثني/ الطائفي، برغم ان بعض المناطق كان يغلب عليها لون معين.

٥. كما تبين ان هناك دافعاً نفعياً لأجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهو الغالب في الكثير من صور الانتهاك السياسي السائد بين الافراد، أو الظاهر من خلال التحالفات السياسية وتبني موقفاً موحداً تجاه ظاهرة سياسية معينة.

٦. ظهرت أصوات من خارج حدود المجتمع العراقي تدعم وتساند بعض الجماعات الاثنية أو الدينية، أو المذهبية ضد أخرى، وتبني وجهة نظر سياسية تتلاءم والجماعة الاثنية او الدينية، أو المذهبية التي تدعمها، وهذا انعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية بين الافراد داخل النظام الاجتماعي.

من خلال ما تم عرضه من استنتاجات، ومن أجل خلق انتهاء سياسي تكون نقطة انطلاق المواطنة والمصلحة العليا للوطن، ويهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية في إطار نظام قائم على العدل والمساواة،

العراقي عموماً، وفي مدينة بغداد خصوصاً، وهو اتجاه يهدد البناء الاجتماعي والانسجام داخل النسيج الاجتماعي، ويؤسس لواقع سياسي يؤدي فيه الانتهاك المذهبي الطائفي الدور الأساس في تحديد الولاء ومنح الثقة والصوت الانتخابي.

٢. لقد أدى التحول الحاصل بعد ٢٠٠٣ الى احياء وانبعث الحس الديني والقومي ليؤطر باطار الدين والمقدس، الامر الذي انتج إعادة تموضعها في الوسط الاجتماعي والذي كان قطاع كبير من المجتمع العراقي محروماً من اعلان الانتساب لها، أو اشهار انتماها لأي منها، لكن الحماس الحاصل بالتفاعل معها بعد ٢٠٠٣ والعودة الى الخزين الثقافي والتراثي المعبأ بنفي الآخر، خرج عن حدود المؤلف ومشاعر الانتهاك الطبيعي، ليشكل هياجاً هدد وما زال يهدد في بعض أوجه نشاطه للحملة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي وبناءاته وانساقه والدور والمكانة فيه.

٣. أظهر الاختلاف السياسي بلباس ديني ومذهبي، مما أسهم في تحويل الصراع على السلطة في بعض اوجهه الى شعار ديني مقدس، وهو أخطر ما يمكن ان يهدد الوحدة الوطنية في أوساط المجتمع العراقي، وشكلت العوامل الخارجية رافداً وداعماً مهما لإدامة هذا الصراع، وتغذيته مادياً وثقافياً وسياسياً، وهو نقطة ضعف الاجتماع السياسي العراقي خاصة بعد ٢٠٠٣، مما جعل إرادة بعض المكونات والأطراف السياسية مرهونة بإرادة تلك العوامل الخارجية.

المصادر والهوامش

١. رضا عطية إبراهيم، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والاسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٤.
٢. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٩.
٣. وليم الخولي، الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٦، ص ٧٢.
٤. سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣.
٥. نيروز محمد علم الدين فتحي السيد، دور الفيدرالية في إدارة المجتمع المتعدد الأثنيات في بلجيكا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢.
6. Joseph Rudolph, Politics and Ethnicity: a comparative study. New York Palgrave Macmillan, 2003 P.1-2
7. Stephen Harris, Race and Ethnicity in Anglo-saxon literature, New York, Routhledge, 2003, P.4.
٨. أنتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ط ٤، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٩٠.
٩. أنتوني غيدنز، عالم جامع، كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم، ط ١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

يكون من الواجب السعي لتحقيق الاتي:

- أ. العودة الى لائحة الحقوق المدنية ضمن إطار دولة المواطنة بعيداً عن لغة الشعار والخطاب السياسي والمؤتمرات الكرنفالية والسياسية.
- ب. خلق ثقافة الولاء والانتماء للوطن لدى الشباب، وغرس ثقافة المواطنة بينهم كونهم الفئة الأكثر في المجتمع، مع التأكيد على أن الانتماء للوطن يعلو على جميع الانتماءات الفرعية، وذلك من خلال دعم المؤسسة التعليمية بمراحلها المختلفة.
- ج. السعي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي لخلق ودعم انتماء سياسي شامل لجميع مكونات المجتمع العراقي، بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية، وخلق ثقافة الولاء والانتماء بين افراد المجتمع.
- د. أن يكون للمؤسسة الدينية بإشكالها المختلفة دور مهم وواضح في خلق هوية وطنية جامعة راعية لجميع الهويات الفرعية في المجتمع.
- هـ. دعم البرامج السياسية التنموية التي تقدم رؤى وحلول ضمن خطة زمنية معينة هدفها تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، وذلك من خلال اشراف ذوي الاختصاص.
- و. أخيراً، أن السعي لتحقيق الانتماء الواعي والايجابي القائم على الوعي السياسي هو مسؤولية كل فرد، لان هذا الانتماء يحدد مصير المجتمع، وما سيكون عليه في المستقبل، لذلك فأن الانتماء يجب ان يكون ايجابيا وغايته العليا هو مصلحة الوطن.



أ.م.د. بشير ناظر حميد

حفريات سوسيوولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٧.

١٩. مهدي داود سليمان، التركيبة السكانية وأثرها على الأوضاع السياسية في العراق بعد الاحتلال، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٨.

١٠. شارلوت سيمور-سميث، موسوعة علم الانسان، المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية، ترجمة مجموعة من اساتذة علم الاجتماع بأشراف محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة / ط ٢ / ٢٠٠٩ / ص ٥٥٣.

١١. محمد صفدي الدين خربوش، التحدي الإسلامي للهوية الوطنية، وإحباط التغيير العربي، مجلة السياسة الدولية: العدد ١٩٨، المجلد ٤٩، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٥٦.

١٢. انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، مصدر سابق، ص ٩٠.

١٣. موريس ديفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ٢٠٧.

١٤. نفس المصدر، ص ٢٠٩.

15. P. Bourdieu, Outline of A Theory of Practice, Cambridge: Cambridge Uni. Press, 1977. P: 78.

16. Harker, H., Mahar, C. and Wilkes, C, An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu, London: Macmillan, 1990, p: 16.

١٧. احمد موسى بدوي، حالة المعرفة لدى الشباب المصري، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

١٨. إسحاق نقاش وآخرون، المجتمع العراقي:

